

تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس في عمان
المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا
«الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والإستثمار في سوريا»



مقدم الحضور الرسمي وقوفاً للسلام الملكي الأردني في افتتاح المؤتمر

من بوابة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، دخل الإقتصاد السوري مرحلة جديدة من البحث عن التمويل والشراكات العربية، لكن هذه المرة من خلال القطاع المصرفي كأحد المفاتيح الأساسية لإعادة تحريك التجارة والإستثمار وتمويل التعافي، وذلك تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس. وقد جاء إفتتاح المؤتمر العربي الإقليمي حول التنمية والإستثمار في سوريا تحت عنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا»، ونظّمه إتحاد المصارف العربية على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمان، بمشاركة مسؤولين ومصرفيين ومستثمرين وشركات وصناديق ومؤسسات مالية وتنموية عربية مهتمة بالسوق السورية. وقد وضع المؤتمر العربي الإقليمي الذي نظّمه الإتحاد بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، وجمعية البنوك في الاردن وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ثلاثة ملفات مترابطة في صدارة النقاش: تعافي الإقتصاد السوري، إعادة تطوير القطاع المصرفي وتحويل فرص الإستثمار إلى شراكات قابلة للتنفيذ.

وتحدّث في الإفتتاح كل من محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، وحاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ورئيس جمعية البنوك في الأردن المهندس باسم السالم ورئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلوانة.



مقدم الحضور: محافظ البنك المركزي الأردني معالي الدكتور عادل شركس وحاكم مصرف سوريا المركزي معالي الدكتور محمد صفوت رسلان والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح



جانب من الحضور الرسمي والمصرفي العربي خلال افتتاح المؤتمر

الافتتاح

محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرcks:

الأردن وسوريا يرتبطان بمصالح إقتصادية متبادلة

وإستعادة نشاط الإقتصاد السوري أولوية تحظى بإهتمام مشترك

بين الدول العربية وتوسيع الإستفادة من الموارد والخبرات والفرص المتاحة في المنطقة»، موضحاً «أن القطاع المصرفي الأردني يمتلك خبرات فنية ومؤسسية وعلاقات مصرفية واسعة يمكن الإستفادة منها في تطوير التعاون مع سوريا، خصوصاً في تمويل التجارة، وقنوات المدفوعات والتحويلات، والرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر، والخدمات المالية الرقمية».

ورأى محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شرcks «أن فاعلية الشراكة الإقتصادية والمصرفية في هذه المرحلة تتطلب العمل على ثلاثة عناصر مترابطة: أول هذه العناصر، «ترسيخ الثقة والاستقرار»، إذ لا يمكن للقطاع المصرفي أن يؤدي دوره في تعبئة المدخرات وتوجيه الإئتمان بكفاءة ما لم يستند إلى بيئة تتسم بالاستقرار النقدي والمالي، وأطر تشريعية ورقابية حديثة، وممارسات راسخة في الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر. وفي هذا الإطار، يكتسب الإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية خاصة، ليس فقط لضمان سلامة التعاملات المصرفية، وإنما أيضاً لبناء علاقات مصرفية موثوقة مع المؤسسات العربية والدولية. أما العنصر الثاني، فيتمثل بتحويل الإحتياجات إلى مشروعات منتجة وقابلة للتمويل: هنا تبرز أهمية أن تتكامل مساهمات المصارف والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والتنمية العربية والدولية، بحيث تتناسب مصادر التمويل وأجاله مع طبيعة المشروعات ومخاطرها، فتمويل التجارة ورأس المال العامل يختلف، بطبيعته، عن تمويل البنية التحتية طويلة الأجل، وهو ما يستدعي تنويع أدوات التمويل وتطوير التمويل المشترك، إلى جانب دراسة أدوات الضمان وتقاسم المخاطر، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على أسس واضحة من الجدوى والحوكمة والمسؤولية المالية.

أما العنصر الثالث والأخير، فيتمثل في تطوير القنوات التي تصل التمويل بالنشاط الإقتصادي: فلا شك أن التجارة والاستثمارات تحتاج إلى قنوات مصرفية ومالية موثوقة ومدفوعات وتحويلات آمنة وكفوءة، وعلاقات مراسلة مصرفية تستند إلى الوضوح والإمتثال وإدارة المخاطر. لذلك، فإن تطوير البنية التحتية المالية والخدمات الرقمية وبناء القدرات البشرية ينبغي أن يسير بالتوازي مع توسيع التمويل. فنجاح هذه القنوات ييسر أعمال المنشآت، ويعزز الشمول المالي، ويزيد قدرة القطاع المصرفي على خدمة الإقتصاد».



بداية، أكد محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور عادل شرcks، «أن تعافي الإقتصاد السوري وإزدهاره يحظى بإهتمام مباشر من الأردن، إنطلاقاً من المصالح الإقتصادية المشتركة والروابط الوثيقة التي تجمع البلدين»، مشيراً إلى «أن نجاح مسار التعافي في سوريا يسهم في إعادة تنشيط حركة التجارة والنقل والعبور، وتعزيز ترابط الأسواق وسلاسل الإمداد، بما ينعكس إيجاباً على سوريا ومحيطها العربي».

وقال د. شرcks: «إن الأردن وسوريا يرتبطان بمصالح إقتصادية متبادلة تجعل من دعم تعافي الإقتصاد السوري وتعزيز قدرته على إستعادة نشاطه الإقتصادي، أولوية تحظى بإهتمام مشترك»، مؤكداً «أن دعم تعافي سوريا الشقيقة يُمثل مسؤولية عربية مشتركة، وفي الوقت ذاته مصلحة إقتصادية متبادلة، لما يمكن أن يترتب عليه من آثار إيجابية على التجارة والاستثمار والنقل والروابط الإقتصادية بين سوريا والدول العربية».

وأشار د. شرcks إلى «أن دعم الإقتصاد السوري لا يقتصر على إطار العلاقات الثنائية، بل يرتبط بمصلحة عربية أوسع، في ظل المتغيرات الإقتصادية والجيوستراتيجية التي تستدعي تعزيز التعاون

حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان:

المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من الحديث عن الفرص إلى بناء مشاريع وشراكات حقيقية



بدوره، تحدث حاكم مصرف سوريا المركزي محمد صفوت رسلان عن أهمية المؤتمر في تعزيز التعاون المصرفي العربي ودعم جهود التنمية وإعادة الإعمار، كذلك أهمية تعزيز الشراكات الاقتصادية والمصرفية العربية ودور القطاع المصرفي والنقدي في دعم مسار التنمية والاستثمار في سوريا.

وقال رسلان: «إن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من الحديث عن الفرص إلى بناء مشاريع وشراكات حقيقية تجمع رأس المال بالخبرة والقدرة على التنفيذ وتدعم الإنتاج وفرص العمل وإعادة الإعمار والنمو الاقتصادي المستدام»، مشيراً إلى «أهمية العلاقات المصرفية والتجارية السورية الأردنية في توسيع التعاون العربي وتعزيز إدماج سوريا تدريجياً في محيطها العربي والمنظومة الاقتصادية والمالية الدولية».

وأكد رسلان «أهمية مشاركة القطاع المصرفي السوري في المؤتمر»، مشيراً إلى «أن وجود القطاع المصرفي يمثل جانباً مهماً في تحقيق التنمية وجذب الاستثمارات»، موضحاً «أن مشاركة مصرف سوريا المركزي إلى جانب مجموعة من المصارف السورية، جاءت تلبية للدعوة، والعمل على فتح قنوات مصرفية جديدة مع المصارف الأردنية بالدرجة الأولى، والمصارف العربية والإقليمية بشكل عام».

وقال الحاكم رسلان: «سورية تدخل اليوم مرحلة جديدة، والرهان فيها ليس على إستعادة ما كان، بل على بناء إقتصاد أكثر إنتاجاً وكفاءة، وأكثر قدرة على الاستثمار والنكامل مع محيطه العربي والإفتتاح على الإقتصاد العالمي، وهذا يتطلب قبل كل شيء بيئة اقتصادية ومصرفية ونقدية موثوقة، قادرة على إستيعاب الإستثمار، وتمويل النشاط الإقتصادي، وتسهيل التجارة، وحماية الاستقرار. ومن هنا يأتي دور مصرف سورية المركزي في هذه المرحلة، حيث نعمل على ترسيخ الإستقرار النقدي، وتطوير أدوات السياسة النقدية وإدارة السيولة، وتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، وتحديث الأطر التنظيمية والرقابية للقطاع المصرفي والنقدي».

كما نعمل على تحديث منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني، وتوسيع خيارات الدفع، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات، بما يرفع كفاءة حركة الأموال ويتيح للمصارف والمؤسسات المالية تطوير خدمات أكثر قدرة على تلبية إحتياجات الإقتصاد. وفي الوقت نفسه، نواصل تطوير منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز جاهزيتها، لأن سلامة النظام المالي والثقة به تشكلان أساساً لأي إفتتاح مصرفي وإقتصادي مستدام».

وأضاف رسلان: «سورية تمتلك إحتياجات كبيرة، لكنها تمتلك في المقابل فرصاً كبيرة في الطاقة والبنية التحتية والصناعة والزراعة والسياحة والرعاية الصحية والتكنولوجيا والخدمات، وتحويل تلك الفرص إلى مشاريع يحتاج إلى رأس مال، وخبرة، وتمويل، وبنية تحتية، وبيئة تنظيمية واضحة، وعلاقات مصرفية قادرة على خدمة حركة التجارة والإستثمار».

ولهذا، فإن ما نطمح إليه ليس مجرد تدفق للإستثمارات إلى سورية، وإنما بناء شراكات عربية حقيقية تُنشئ إنتاجاً وفرص عمل وأسواقاً جديدة، وتدعم إعادة الإعمار، وتكون جزءاً من نمو إقتصادي مستدام».

والقطاع المصرفي سيكون أحد العناصر الأساسية في هذا المسار، من خلال قدرته على تمويل الإقتصاد، وتطوير الخدمات، وبناء العلاقات المصرفية، وربط حركة الإستثمار والتجارة بالنظام المالي. والأردن، بما يجمعه بسورية من جغرافيا وتاريخ وعلاقات إقتصادية وإجتماعية، يمثل شريكاً مهماً في هذه المرحلة، ويُمكن للعلاقات المصرفية والتجارية بين البلدين أن تكون منصة عملية لتوسيع التعاون العربي، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار والخدمات».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:

سوريا تمتلك مقومات حقيقية للنهوض وفرصاً استثمارية واعدة

تجعلها محط إهتمام متزايد في المنطقة



من جانبه، أكد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، الدكتور وسام فتوح، «أن سوريا تمتلك مقومات حقيقية للنهوض وفرصاً استثمارية واعدة تجعلها محط إهتمام متزايد في المنطقة»، مشيراً إلى «أن سوريا تقف اليوم أمام مرحلة مفصلية تنتقل فيها من إدارة الأزمات إلى بناء الدولة، ودمج إقتصادها في محيطه العربي والدولي».

وعن متطلبات البناء الجديد، شدد د. فتوح على «أن بناء سوريا الجديدة يحتاج إلى مؤسسات قوية تعمل وفق أحكام القانون، وسياسات إقتصادية واضحة ومستقرة، وقضاء عادل يحمي الحقوق، وقطاع خاص متين، ونظام مالي ومصرفي موثوق يقوم على معايير الحوكمة والشفافية والمعايير الدولية».

وعن حجم الفرص والأضرار، لفت د. فتوح الإنتباه إلى «أن حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمباني (بحسب تقييمات البنك الدولي) يعكس في المقابل حجماً هائلاً من الإحتياجات والفرص الإستثمارية الكبرى في قطاعات: الطاقة، النقل، الخدمات اللوجستية، الإسكان، الزراعة، الصناعة، الإتصالات والخدمات المالية».

وحول القطاع المصرفي السوري والعقوبات، أوضح د. فتوح «أن إتحاد المصارف العربية يعمل على خطة إصلاحية لتطوير القطاع المصرفي في سوريا الذي يضم 21 مصرفاً (بينها 15 بنكاً خاصاً)»، مؤكداً «أن إزالة العقوبات المفروضة على المصارف السورية تظل الخطوة الأولى والأساسية لتنشيط هذا القطاع وعودته للإندماج عالمياً».

وقال د. فتوح: «وفق تقديرات البنك الدولي، بلغ الناتج المحلي لسوريا نحو 21.4 مليار دولار في العام 2024، ولكن الرئيس السوري أحمد الشرع أشار إلى توقعات بمضاعفة حجم الإقتصاد السوري خلال المرحلة المقبلة، بما يعكس الطموح نحو تسريع وتيرة التعافي وتحقيق نمو إقتصادي مستدام. وتبرز هذه التوقعات حجم الفرص الواعدة التي يتمتع بها الإقتصاد السوري، لكنها تؤكد في الوقت عينه، ضرورة دعم مسار التعافي بإصلاح شامل للقطاع المصرفي والمالي والإمتثال الكامل للمعايير الدولية».

وتحدث د. فتوح عن المؤتمر الدولي في نيويورك والذي سيعقد قريباً، وما يميّزه مشاركة القطاع المصرفي السوري فيه للمرة الأولى، ضمن برنامج عمل المؤتمر.

وقال د. فتوح: «لقد خلّفت السنوات الماضية إرثاً ثقيلاً من العزلة، لكن سورية اليوم تقف أمام لحظة إنتقال من إدارة الأزمات إلى بناء الدولة، ومن الإقتصاد المعزول Isolated Economy إلى الإقتصاد الفاعل والمندمج في محيطه العربي والدولي».

أضاف د. فتوح: «إن سوريا الجديدة هي سوريا الدولة القوية بمؤسساتها، والقادرة بقانونها، والمنفتحة على محيطها العربي، والتي تجعل من الإدارة الرشيدة والشفافية والمساءلة ركائز أساسية للحكم الرشيد. وما نراه من تركيز على إعادة بناء المؤسسات، وتنظيم عملية إتخاذ القرار، والإفتتاح على الاشقاء العرب والمجتمع الدولي، يُشكل أساساً مهماً لتعزيز الثقة».

فالدول لا تُبنى بالشعارات، بل بمؤسسات تعمل وفق القانون، وسياسات واضحة ومستقرة، وقضاء يحمي الحقوق، وقطاع خاص فعّال، ونظام مالي ومصرفي متين وموثوق يقوم على الحوكمة والشفافية، ويؤكد المعايير الدولية ويفتح أمام سوريا آفاقاً أوسع للتعاون والإستثمار عربياً ودولياً».



رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك الأردنية المهندس باسم السالم:

نحرص على تعزيز التواصل والتعاون بين القطاعين المصرفيين الأردني والسوري

شدّد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك الأردنية المهندس باسم السالم على «أهمية توسيع مساحات الحوار والتعاون بين مختلف الجهات الاقتصادية والمصرفية، وبناء شراكات فاعلة تُسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الإستثمار وتعزيز دور القطاعين الخاص والمصرفي في مسارات التنمية»، مؤكداً «أن الأردن يُولي أهمية خاصة لعلاقاته مع سوريا»، لافتاً إلى حرص جمعية البنوك في الأردن على «تعزيز التواصل والتعاون بين القطاعين المصرفيين الأردني والسوري وفتح آفاق أوسع للتعاون خلال المرحلة المقبلة».

والمؤسسات المالية لفتح قنوات تعاون جديدة تسهم في تعزيز تدفق الإستثمارات وإعادة الإعمار، مؤكداً أهمية الانتقال من مرحلة الحديث عن الفرص إلى بناء مشاريع إستثمارية وشراكات حقيقية على أرض الواقع تدعم الإنتاج وتوفّر فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وركز السالم في كلمته على المصالح الاقتصادية المشتركة، إذ شدّد على عمق العلاقات والروابط الوثيقة والترابط بين الأسواق وسلاسل الإمداد التي تجمع الأردن وسوريا، مشيراً إلى أن دعم تعافي الإقتصاد السوري يمثل مصلحة عربية متبادلة وأولوية ذات إهتمام مشترك، داعياً إلى تفعيل دور القطاع المصرفي العربي



حضور رسمي مصرفي عربي في المؤتمر



رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العللونة:

المرحلة المقبلة تتطلب توسيع مجالات التعاون الإقتصادي العربي

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العللونة، «أن المرحلة المقبلة تتطلب توسيع مجالات التعاون الإقتصادي العربي وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم الإقتصاد السوري، وتهيئة بيئة مناسبة أمام المستثمرين العرب لإطلاق مشروعات إستثمارية وتنموية تسهم في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة».

وقال العللونة: «نشدد في هذا الإطار على أهمية تعزيز الشراكة الإقتصادية والمصرفية بين الأردن وسوريا، والاستفادة من الخبرات المتراكمة للقطاع المصرفي الأردني إلى جانب تطوير أدوات التمويل المصرفية التي تدعم التجارة والإستثمار بين البلدين». وأضاف العللونة: «كما أن المرحلة المقبلة تتطلب تكامل الأدوار بين الحكومات والقطاع الخاص والمصارف والمؤسسات المالية العربية، لتوجيه الإستثمارات نحو القطاعات القادرة على خلق فرص

العمل وتحقيق قيمة مضافة وتعزيز النمو الإقتصادي. ونحن في جمعية رجال الأعمال الأردنيين نؤكد إستعدادنا للمساهمة في بناء جسور التعاون والشراكة، وتبادل الخبرات، وفتح المجال أمام مزيد من الإستثمارات والشراكات بين رجال الأعمال في الأردن وسوريا وكافة الدول العربية».



مشاركة رسمية ومصرفية عربية

لإنك تستاهلي أكثر

BECAUSE YOU DESERVE MORE

#معك - الإسكان



جلسات المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا

تناولت مستقبل الإقتصاد السوري في المرحلة الجديدة والإصلاحات الإقتصادية والمؤسسية اللازمة لتحقيق النمو المستدام

تناول المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا بعنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والإستثمار في سوريا» تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرخس، والذي عُقد في العاصمة الأردنية عمان، تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الإستقرار المالي، بما يشمل تحديث التشريعات والأطر التنظيمية المصرفية وفق المعايير الدولية، وتعزيز الحوكمة والشفافية والإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعادة بناء العلاقات المصرفية مع المؤسسات العربية والدولية، إلى جانب تطوير البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات والتحويل الإلكتروني.

كما بحث المؤتمر في مستقبل الإقتصاد السوري في المرحلة الجديدة، والإصلاحات الإقتصادية والمؤسسية اللازمة لتحقيق النمو المستدام، ودور القطاع الخاص في التنمية وإعادة الإعمار، وتحسين بيئة الأعمال، وآليات جذب الاستثمارات العربية والدولية.

وقد أكدت مشاركة مصرف سورية المركزي في المؤتمر توجُّهه نحو توسيع قنوات التعاون الإقتصادي والمصرفي العربي، وبحث الفرص الإستثمارية والمشاريع القابلة للتنفيذ، وبناء شراكات عملية تُسهم في دعم التنمية والإستثمار وتواكب متطلبات المرحلة الجديدة.



مقدم الحضور الرسمي والمصرفي العربي في المؤتمر

اليوم الأول

الكلمة الرئيسية

الاستراتيجية إلى خطط وبرامج تنفيذية، ومخرجات تشريعية ورقابية وتقنية متكاملة، شملت تطوير الأطر القانونية والرقابية. كما ساهمت سلطة النقد في دعم وتطوير التشريعات الوطنية ذات الصلة، بما يعزز البيئة القانونية للتحوّل الرقمي والنشاط الاقتصادي والمالي، بما فيها التشريعات الخاصة بحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة والتوقيع الإلكتروني». ولفت شنار إلى «أن سلامة النظام المالي لا تتفصل عن سلامة علاقاته مع النظام المالي الدولي، لذلك واصلت سلطة النقد العمل على تعزيز متانة المصارف ومرونتها، ورفع مستويات الإمتثال وإدارة المخاطر، والحفاظ على شبكة العلاقات المصرفية المراسلة، والحد من مخاطر De-risking، بما يضمن إستمرار التجارة والتحويلات والتدفقات المالية عبر الحدود». وتحدث شنار عن مواجهة القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة «تحديات مرتبطة بالعلاقات المصرفية المراسلة مع المصارف الإسرائيلية، مما إستدعى تحركاً مكثفاً من سلطة النقد وإتصالات متواصلة مع مختلف الأطراف، وأسهمت هذه الجهود في تمديد فترة الإشعار حتى نهاية العام الحالي، بما يوفر مساحة لمواصلة العمل على حلول مستدامة تحمي هذه القنوات الحيوية وتدعم الاستقرار المالي والتجاري». وخلص المحافظ شنار إلى تأكيد سلطة النقد الفلسطينية «إستعدادها لمواصلة مشاركة خبراتها وتجاربها، والإنخراط في أي جهد عربي مشترك يُعزّز الإستقرار المالي، ويُطوّر الأنظمة المصرفية، ويدعم الإستثمار والتنمية، ويرسخ التكامل المالي العربي».



في كلمته الرئيسية قال **محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار**: «لقد عملت سلطة النقد الفلسطينية خلال السنوات الماضية على تحديد أهدافها الإستراتيجية ومبادرات وخطط تنفيذية متكاملة، إستهدفت تعزيز سلامة القطاع المالي وصون إستقراره، وتسريع التحوّل الرقمي ودعم التنمية الإقتصادية، وتعزيز التحوّل نحو الدفع الإلكتروني والحد من إستخدام النقد، إلى جانب تطوير منظومة إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومواكبة التطورات والمعايير الدولية. وقد ترجمت سلطة النقد هذه الأهداف



مقدم الحضور المصرفي العربي في المؤتمر

الجلسة الأولى

تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الإستقرار المالي



تحدث في الجلسة الأولى كل من:

- محمد العمارة، المدير التنفيذي لدائرة الإستقرار المالي، البنك المركزي الأردني،
- عمر الحلبي، المدير المشرف في لجنة الإدارة، مصرف سورية المركزي،
- هاورد تشانغ، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للشركات الإستراتيجية، شركة EssentaTor، أميركا،
- حمد جمال زيدان، المدير العام للبنك العربي، سورية،
- علي عبد الجبار، الرئيس التنفيذي لشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS،
- إبراهيم ببشة، رئيس الخزينة والمؤسسات المالية، البنك الأردني الكويتي.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الإستقرار المالي»، محاور تحديث التشريعات والانظمة المصرفية بما يواكب المعايير الدولية، وتعزيز الحوكمة والشفافية والإستقرار المالي والإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعايير مجموعة العمل المالي Financial Action Task Force - FATF، وإعادة بناء وتعزيز العلاقات مع المصارف العربية والدولية وتطوير البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات والتحول الرقمي.

وترأس الجلسة أسامة أحمد بن صالح بخاري، عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الممارسات البنكية في غرفة التجارة الدولية ICC، السعودية.



مشاركة مصرفية عربية في المؤتمر



الزملاء: محمد مسعود، دينا قدوح، عباس العرب

الجلسة الثانية

الإقتصاد السوري وآفاق التعافي والتنمية

وتضمنت الجلسة الثانية بعنوان «الإقتصاد السوري وآفاق التعافي والتنمية»، محاور مستقبل الإقتصاد السوري في المرحلة المقبلة، والإصلاحات الإقتصادية والمؤسسية اللازمة لتحقيق النمو المستدام، ودور القطاع الخاص في التنمية وإعادة الإعمار، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية وآليات جذب الإستثمارات العربية والدولية. تحدث في الجلسة الثانية كل من:



السيدة ليلي السمان، نائبة رئيس غرفة تجارة دمشق،
والشريك في شركة السمان ومشاركوه للإستشارات المالية،
ورئيسة مجلس الأعمال السوري اللبناني



الدكتور Norbert Fiess، الخبير الإقتصادي الرئيسي
لمنطقة الشرق الأوسط، البنك الدولي، الأردن،
وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال في الأردن،



المحاورة في الجلسة السيدة جوزفين ديب
الإعلامية الإقتصادية والمصرفية
قناة «الجديد» اللبنانية



الأستاذ فارس الحديدي
مدير رئيسي/ الدراسات الإقتصادية
البنك الأردني الكويتي

اليوم الثاني



الكلمة الرئيسية

سبقت الجلسة الأولى، في اليوم الثاني للمؤتمر العربي الإقليمي، كلمة رئيسية للدكتور مازن سويد، رئيس لجنة الرقابة على المصارف، لبنان، تناولت الشراكات الاقتصادية، وتطوير القطاع المصرفي، وإعادة بناء العلاقات المالية المشتركة بين الدول العربية وسوريا.

الجلسة الأولى

الاستثمار والشراكات الاقتصادية في دعم الإعمار



ترأس الجلسة:

- عدنان ناجي، المدير العام لـ «الأردنية لضمان القروض»، الأردن، وتحدث فيها كل من:
- محمود باشا، معاون مدير مديرية مفوضية الحكومة، مصرف سورية المركزي، والمهندس مهند المناصير، مؤسس ورئيس مجموعة وتد الاستثمارية، الأردن،
- وعيسى الشامي، مؤسس ورئيس شركة Alpha Capital، سوريا.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان:

- «الاستثمار والشراكات الاقتصادية في دعم الإعمار»،
- محاور فرص الاستثمار في قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة، ومشاريع البنية التحتية والخدمات اللوجستية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP ودورها في التنمية، ومساهمة الصناديق والمؤسسات المالية العربية والإقليمية في تمويل المشاريع.

الجلسة الثانية

دور القطاع الخاص العربي في دعم الإقتصاد السوري



لـ Data Gear، مصر، وتحدث فيها كل من:
 - ناديا بيتكوف، العضو المنتدب لشؤون الاثر والشراكات، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، بريطانيا،
 - ونضال النصراوين، الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني QNB، سورية،
 - ميشال عزام، المدير العام لبنك سورية والمهجر.

وشملت الجلسة الثانية بعنوان: «دور القطاع الخاص العربي في دعم الإقتصاد السوري» محاور تمويل مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية، ومشاريع مشتركة بين القطاعين الخاصين العربي والسوري، والإستثمار العربي في سوريا وتطوير القطاع الخاص السوري.
 ترأس الجلسة الثانية المهندس أحمد السنباطي، الرئيس التنفيذي



جانب من الحضور خلال جلسات العمل في المؤتمر

الجلسة الثالثة

بناء القدرات وتعزيز التعاون الإقتصادي والمصرفي العربي



محاورة الجلسة الإعلامية اللبنانية جوزفين ديب

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «بناء القدرات وتعزيز التعاون الإقتصادي والمصرفي العربي» محاور تطوير الكفاءات والموارد البشرية في القطاعين المالي والمصرفي والتدريب المهني والشهادات الدولية المتخصصة، وتعزيز التعاون بين المصارف المركزية والمؤسسات المالية العربية، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في الإصلاح والتنمية، ودور المؤسسات العربية والإقليمية في الدعم الفني وبناء القدرات وتعزيز التكامل الإقتصادي.

وتحدث في الجلسة الثالثة كل من:

- محمود باشا، معاون مدير مديرية مفوضية الحكومة، مصرف سورية المركزي،
- منى شربجي، أخصائية إدارة مخاطر/ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
- المهندس أحمد السنباطي، الرئيس التنفيذي لـ Data Gear، مصر،
- الدكتور باسل الحجار، المدير التنفيذي لشركة فيديا إنسايت، وخبير في الدراسات الأمنية والجيوسياسية، لبنان.

مستعد للخطوة الأولى للابتكار؟ إحنا معك مستعدون



استثمارات



بطاقات ائتمانية



ودائع



قروض



حسابات توفير



كابيتال
بنك

 @Capitalbankjo

 06 5100 220

 capitalbank.jo

إتحاد المصارف العربية يكرم

محافظ البنك المركزي الأردني و حاكم مصرف سورية المركزي

في ختام حفل افتتاح المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا، كرم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح، محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرcks، حيث قدم له باسم الاتحاد، درعاً تقديرياً، تعبيراً عن الشكر والتقدير لمشاركته ورعايته للمؤتمر، وتثميناً لدوره في دعم العمل المصرفي والمالي العربي. كما قدم الدكتور وسام فتوح بإسم الإتحاد درعاً تقديرياً إلى حاكم مصرف سورية المركزي، السيد محمد صفوت رسلان، تقديراً للجهود التي يبذلها في دعم مسيرة تطوير القطاع المصرفي السوري، وتعزيز دوره في مواكبة متطلبات المرحلة الاقتصادية المقبلة.



معالي الدكتور عادل شرcks محافظ البنك المركزي الأردني متوسطاً الدكتور وسام فتوح والمهندس باسم السالم



معالي الدكتور محمد صفوت رسلان حاكم مصرف سوريا المركزي متوسطاً معالي الدكتور عادل شرcks محافظ البنك المركزي الأردني والدكتور وسام فتوح ومحافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار والمهندس باسم السالم

تكریم المصارف والمؤسسات المالية الراعية للمؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا

جرى تكريم المصارف والمؤسسات المالية الراعية للمؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا وهي كالتالي:



جمعية رجال الأعمال الأردنيين/ الأستاذ أيمن العلوانة



جمعية البنوك في الأردن/ د. ماهر المحروق



بنك قطر الوطني/ الأستاذ نضال نصراوين



البنك العربي/ الأستاذة رندة الصادق



البنك الأردني الكويتي/ الأستاذ هيثم البطيحي



EssantaTor Inc / Mr. Haward



بنك الإسكان/ الأستاذ عمار الصفدي



بنك الأردن/ الأستاذ صالح رجب



شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع/ الأستاذ علي عبد الجبار



البنك الأهلي الأردني/ الأستاذ أحمد أبو عيدة



كابيتال بنك/ الأستاذ تامر غزالة



الشركة الاردنية لضمان القروض/ الأستاذ عدنان ناجي



البنك الإسلامي الأردني/ الأستاذ حسين سعيد



بنك الاتحاد/ الأستاذ منتصر دواس



العلانة للصرافة/ الأستاذ أيمن العلانة



مؤسسة ضمان الودائع/ الدكتور وليد القصراري



الشخصيات الرسمية والمصرفية الرئيسية المشاركة في افتتاح المؤتمر العربي الإقليمي



حفل إستقبال كبار الشخصيات الرسمية والمصرفية والدبلوماسية

في المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا

جرى على هامش إفتتاح المؤتمر العربي الإقليمي حول التنمية والإستثمار في سوريا تحت عنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا»، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرخس على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمّان، حفل إستقبال كبار الشخصيات الرسمية والمصرفية والدبلوماسية العربية والأجنبية، وبمشاركة مسؤولين ومصرفيين ومستثمرين وشركات وصناديق ومؤسسات مالية وتنموية عربية مهتمة بالأسواق ولا سيما في السوق السورية.



محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرخس متوسطاً حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح وشخصيات مصرفية أردنية وعربية



على هامش المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا

**حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان
يلتقي الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح؛
إمكانية إنشاء جمعية للمصارف في سوريا**



حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان مجتمعاً بالأمين العام لإتحاد المصارف العربية
الدكتور وسام فتوح في حضور فريق عمل الجانبين

في سوريا، تكون إطاراً جامعاً للعمل المصرفي، وتنسق الجهود بين المصارف العاملة في البلاد.

وفي وقت سابق، كان الحاكم رسلان، قد عقد سلسلة لقاءات ثنائية مع ممثلي عدد من المصارف العربية في عمان، وقد شملت ممثلي البنك الأهلي وبنك الإتحاد والبنك التجاري وبنك لبنان والمهجر، في حضور ممثلي عدد من المصارف السورية الخاصة.

إلتقى حاكم مصرف سوريا المركزي محمد صفوت رسلان، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، وذلك على هامش المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا، وكان بحث «في ما يمكن أن يقدمه الإتحاد من إستشارات لما يتمتع به من خبرة واسعة في صوغ القوانين والتشريعات».

كما ناقش الجانبان إمكانية إنشاء جمعية للمصارف

من قنوات مصرفية جديدة إلى شبكة دولية ... مؤتمر عمان يبحث في توسيع فرص التمويل لسوريا

حاكم مصرف سوريا المركزي محمد صفوت رسلان:
وجود القطاع المصرفي السوري في المؤتمر العربي الإقليمي في عمان
جزء أساسي من جهود التنمية



متعددة، وهو ما شكّل أحد محاور النقاشات الثنائية التي شهدها المؤتمر».

وتتقاطع هذه الخطوة مع ما أكدته مديرية العمليات المصرفية في مصرف سوريا المركزي خلود شيخو، حول إعادة تفعيل العلاقات مع عدد من المصارف المراسلة، مع توقعات بتوسيع هذه الشبكة خلال المرحلة المقبلة، مما يزيد حجم المعاملات المالية ويُعزّز تدفق الاستثمارات إلى سوريا.

إهتمام بتأسيس مصارف جديدة

ولا يقتصر الحراك المصرفي على إعادة تفعيل العلاقات، إذ أظهرت إجتماعات المؤتمر إهتماماً بتأسيس مصارف جديدة في سوريا، وفق معاون مدير مديرية المفوضية في مصرف سوريا المركزي محمود باشا.

وأوضح باشا «أن سبعة وفود أبدت رغبتها في تأسيس مصارف في سوريا»، موضحاً «أن العمل معها سيبدأ خلال المرحلة المقبلة لإستكمال الإجراءات وفق التشريعات والقوانين السورية النازمة لهذا المجال».

وتعكس هذه الرغبة، وفق المعطيات التي برزت خلال المؤتمر، إنتقال النقاش من البحث في فرص الإستثمار إلى بحث الأدوات المالية والمصرفية اللازمة لمواكبة هذه الفرص، ولا سيما أن دخول مصارف جديدة يمكن أن يوسع قاعدة التمويل والخدمات المصرفية المتاحة أمام الشركات والمستثمرين.

ترتبط قدرة سوريا على جذب الإستثمارات بحجم الفرص المتاحة في قطاعات إقتصادها، وبقدرة القطاع المصرفي في الوقت نفسه على توفير القنوات التي تحول هذه الفرص إلى مشاريع وتدفقات مالية فعلية، وهو ما وضعه المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا، والذي إنعقد في العاصمة الأردنية عمان، في صلب نقاشاته.

ويأتي ذلك في وقت يعمل فيه مصرف سوريا المركزي على توسيع شبكة علاقاته المصرفية وإعادة تفعيل قنوات المراسلة، بالتوازي مع مسار إصلاحي يستهدف تطوير أنظمة الدفع والتشريعات والرقابة والإلتزام، بما يعزّز قدرة القطاع المصرفي على مواكبة إحتياجات الإقتصاد والإستثمار.

قنوات مصرفية لتمويل الإقتصاد

وأكد حاكم مصرف سوريا المركزي محمد صفوت رسلان، أهمية وجود القطاع المصرفي السوري في المؤتمر، باعتباره جزءاً أساسياً من جهود التنمية وجذب الاستثمارات، وقال لـ «سانا»: «لا تنمية ولا إستثمار من دون قنوات مصرفية، ولا قنوات مصرفية من دون علاقات مبنية على أسس صحيحة».

وأوضح رسلان «أن مشاركة مصرف سوريا المركزي إلى جانب مجموعة من المصارف السورية تستهدف فتح قنوات جديدة مع المصارف الأردنية بالدرجة الأولى، والمصارف العربية والإقليمية»، مشيراً إلى «أن بناء هذه العلاقات يحتاج إلى لقاءات وإجتماعات

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:

الإتحاد مستعد لمواكبة مصرف سوريا المركزي في مسار التعافي



أول دعوة لسوريا إلى مؤتمر مصرفي في نيويورك

وأشار د. فتوح إلى «أن مسار الإنفتاح المصرفي على سوريا لا يقتصر على الدول العربية، إذ إن سوريا مدعوة للمرة الأولى للمشاركة في مؤتمر دولي سيعقد في نيويورك ويستضيفه بنك الإحتياطي الفيدرالي، وسيتضمن جلسة خاصة حول القطاع المصرفي السوري، بهدف بحث سبل تقريب هذا القطاع من المؤسسات والشبكات المالية الدولية، وفي مقدّمها «سويفت» وغيرها».

ويربط د. فتوح نجاح هذا الإنفتاح بمدى جاهزية القطاع المصرفي السوري للإتصالات الدولية، من حيث البنية التحتية والتأهيل والتدريب والإمكانات التقنية، وهو ما يجعل الإصلاح المصرفي جزءاً من عملية أوسع تتجاوز تطوير القطاع نفسه إلى تهيئة الإقتصاد السوري لإستقبال التمويل والإستثمار.

وبذلك، يفتح مؤتمر عمان مساراً يتدرّج من إعادة بناء العلاقات المصرفية العربية وتوسيع شبكة المصارف المراسلة، إلى إستقطاب مصارف جديدة والإستعداد للتواصل مع المؤسسات المالية الدولية، بما يضع القطاع المصرفي في موقع أساسي لتحويل فرص الإستثمار المتاحة في سوريا إلى حركة إقتصادية وتمويلية فعلية.

الإصلاح المصرفي بوابة الإستثمار

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: «إن الإتحاد ينظر إلى المؤتمر بإعتباره منصة لدعم إستراتيجية مصرف سوريا المركزي 2026-2030، وما تتضمنه من إصلاحات مصرفية في مجالات الرقابة وتطوير أنظمة الدفع والقوانين والتشريعات وترسيخ مبادئ الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وأكد د. فتوح أن «لا إصلاح إقتصادي ولا إستثمار من دون إصلاح مصرفي شامل»، مشيراً إلى «أن المصارف تمثل عصب الإقتصاد وأداة أساسية لتمويله، ولا سيما في مرحلة تحتاج فيها سوريا إلى إستثمارات وتمويلات أكبر لإستثمار الفرص المتاحة في قطاعات الإتصالات والزراعة والنقل والخدمات المالية وغيرها».

وأضاف د. فتوح: «أن إتحاد المصارف العربية مستعد لمواكبة مصرف سوريا المركزي في مسار التعافي، بما يشمل التدريب والتأهيل وتطوير البنية التحتية والإمكانات التقنية اللازمة للإنتفا ح على المؤسسات المالية الدولية».

في حديث صحافي لوكالة «سانا» السورية
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:
نثّون عالياً إستراتيجيته «المركزي السوري» 2026 – 2030
ولا إصلاح إقتصادياً ولا إستثمارات من دون إصلاح مصرفي شامل
مصرف سورية المركزي سيكون مشاركاً للمرة الأولى
في المؤتمر الدولي في مقرّ «الإحتياطي الفيدرالي» في نيويورك

أضاف د. فتوح: «في هذا الإطار سيعقد قريباً المؤتمر الدولي الذي يستضيفه «الإحتياطي الفيدرالي» في مقره الرئيسي في نيويورك، وقد تمت دعوة سوريا للمرة الأولى في تاريخها إلى هذا المؤتمر، إذ عرضنا مع سعادة الحاكم رسلان ضرورة حضوره هذا المؤتمر، وإلقاء كلمة مصرف سورية المركزي خلال حفل إفتتاحه»، مشيراً إلى «جلسة خاصة ستعقد خلال المؤتمر المذكور عن القطاع المصرفي السوري، هدفها الرئيسي تقوية علاقات القطاع المصرفي، مع الجهات الدولية، من بينها «سويفت» وجهات رقابية أخرى. علماً أن على المصارف السورية أن تكون جاهزة لهذه الإتصالات الدولية، من خلال تجهيز البنى التحتية، والإمكانات التقنية، والتدريب والتأهيل والإمتثال. ومن هنا يأتي دور إتحاد المصارف العربية للوقوف إلى جانب دعم سياسة مصرف سورية المركزي لتدريب وتأهيل القطاع المصرفي السوري».



وعبر د. فتوح عن فخر إتحاد المصارف العربية بإنعقاد المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والإستثمار في سوريا بعنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والإستثمار في سوريا» تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شرّكس، في العاصمة الأردنية عمّان، «حيث سلّط الأضواء على الجهود التي يقوم بها مصرف سورية المركزي ضمن إستراتيجيته التي أطلقها 2026 – 2030»، مثمناً عالياً هذه الإستراتيجية «وما تضمّنته من إصلاحات مصرفية ولا سيما حيال الرقابة، وتطوير الدفع، والقوانين والتشريعات، وترسيخ مبادئ الإلتزام، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، مؤكداً بإسم إتحاد المصارف العربية «الوقوف جنباً إلى جنب مع مصرف سورية المركزي في هذه الجهود ومسار التعافي».

وقال د. فتوح «إن الإتحاد منظمة عربية إقليمية تأسس في العام 1974، ويعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، وقد إتخذ العاصمة اللبنانية بيروت مقرّاً رئيسياً له، لكن لديه مقرّات إقليمية أخرى، أبرزها وأهمها في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، كما في القاهرة/ مصر، وفي عمّان/الأردن، ويجمع الإتحاد 350 مصرفاً عربياً، تعمل في 20 دولة عربية، ويتمتع بعضوية معظم البنوك المركزية العربية وجمعيات المصارف المحلية بصفتها أعضاء مراقبين».

على هامش المؤتمر العربي الإقليمي حول التنمية والإستثمار في سوريا، تحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح إلى وكالة «سانا» السورية قائلاً: «لا شك في أنه لا إصلاح إقتصادياً ولا إستثمارات في سوريا من دون إصلاح مصرفي شامل، وخصوصاً أن المصارف هي عصب الإقتصاد، وهي التي تموّله، وعليه، نتفهّم في هذه المرحلة بأنه لا بد من تلقي تمويلات إستثمارية على نحو أكبر في سوريا، ولا سيما أن فرص الإستثمار في هذا البلد كبيرة، وخصوصاً في قطاعات الإتصالات، الزراعة، النقل وسائر الخدمات المالية»، مشيراً إلى أهمية لقائه مع حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان، حيث تناول البحث موضوع أهمية الإستثمار في القطاعات المشار إليها.

وأكد د. فتوح: «أن إتحاد المصارف العربية يتمتع بعلاقات قوية جداً ولا سيما مع منظمة «سويفت» (SWIFT) العالمية، حيث تتركز هذه الشراكة في محاور أساسية عدّة تهدف إلى تطوير القطاع المالي والمصرفي في المنطقة، كذلك لدينا علاقات متينة جداً مع وزارة الخزانة الأميركية، والبنك الفيدرالي الأميركي في نيويورك، فضلاً عن جهات رقابية عدة».

حفل عشاء تحت رعاية شركة العلاونة للصرافة على شرف المدعوين من الشخصيات الرسمية والمصرفية العربية في المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا

أقام إتحاد المصارف العربية على شرف المدعوين من الشخصيات الرسمية والمصرفيين حفل عشاء تحت رعاية شركة العلاونة للصرافة، في ختام المؤتمر العربي الإقليمي حول التنمية والاستثمار في سوريا تحت عنوان «الشراكة الإقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا»، والذي نظّمه الإتحاد على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمان، بمشاركة مسؤولين ومصرفيين ومستثمرين وشركات وصناديق ومؤسسات مالية وتنموية عربية مهتمة بالسوق السورية.





